ارتفاع طفيف لمؤشر كويت 15 وانخفاض المؤشر السعري الأسبوع الماضي

«بيان»: البورصة شهدت عمليات بيع لجني الأرباح

■ بيانات وزارة المالية أظهرت أن الكويت حققت فائضاً في الميزانية بـ17 مليار دينار

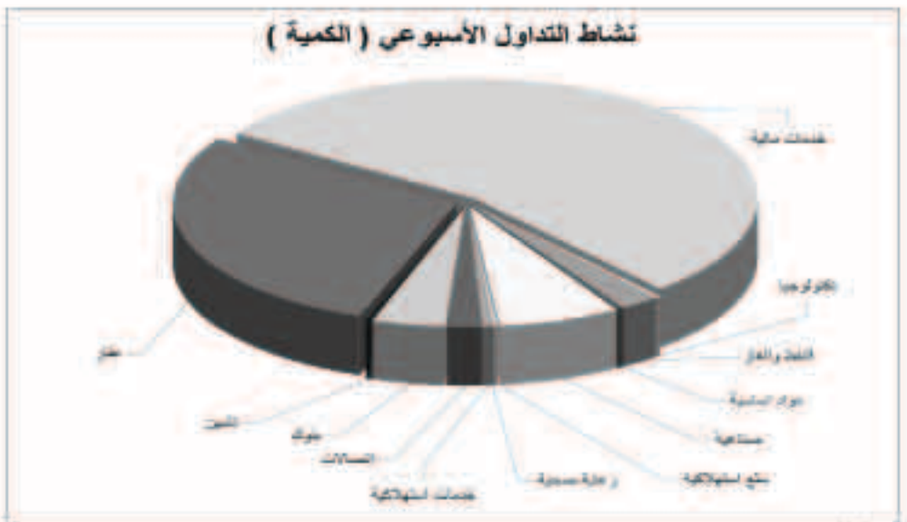

توزيع نسب التداول

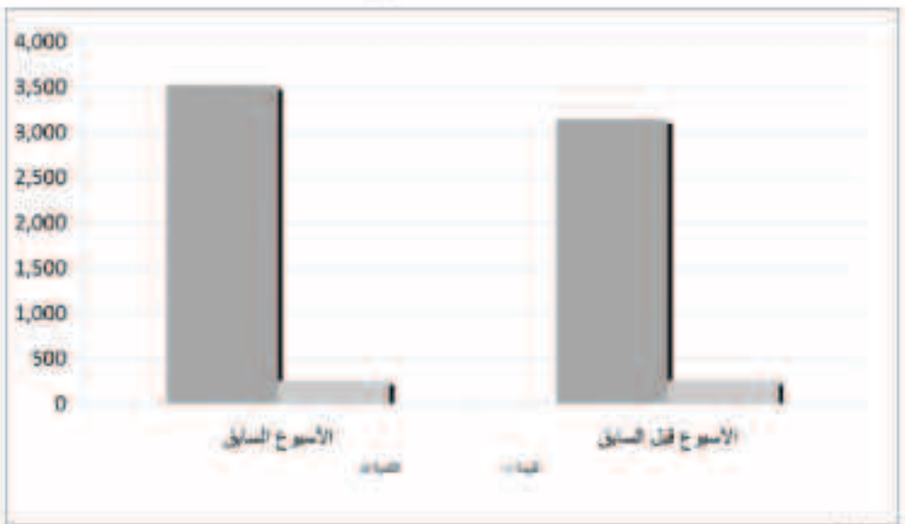

مؤشر التداول

قال تقرير شركة بيان للاستثمار ان: إغلاقات مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، إذ سجل كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني خسائر متباينة بنهاية الأسبوع، في حين تمكن مؤشر كويت 15 من تحقيق ارتفاعاً طفيفاً.

وقد جاء هذا الأداء في ظل اختلاف توجهات المتداولين، إذ قام بعضهم بتنفيذ عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم القيادية من ناحية، مقابل عمليات جني الأرباح التي شهدتها العديد من الأسهم الصغيرة من ناحية أخرى مما تسبب في تكبد المؤشر السعري لأول خسارة أسبوعية له منذ اثني عشرة اسبوعاً.

وأضاف التقرير: على الصعيد الاقتصادي، أظهرت بيانات وزارة المالية أن الكويت قد حققت فائضاً في الميزانية بقيمة 17 مليار دينار خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2012/2013، حيث ارتفعت العائدات خلال تلك الفترة لتصل إلى 27 مليار دينار، في حين لم تتجاوز النفقات مبلغ 9.8 مليارات دينار، وزادت العائدات بنسبة 11.6 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق.

ومضى: وتثير هذه البيانات التساؤلات حول السياسات المالية للدولة، فإلى متى ستستمر سياسة ضعف الإنفاق الحكومي الراسمالي رغم ارتفاع الفوائض المالية؟ وإلى متى ستستمر النفقات الجارية في التضخم سنة تلو الأخرى؟! إن الدول المتقدمة تستخدم فوائضها المالية في تحسين اداء اقتصادها والإنفاق على مشاريعها الإنتاجية وبنيتها التحتية وبالتالي زيادة الدخل القومي وتنويعه، خاصة في اوقات الأزمات، وذلك عن طريق استثمارها في مشروعات تنموية تخدم المجتمع، ولكن المسؤولين في الكويت للأسف يفضلون إيداع تلك الفوائض في البنوك المحلية والأجنبية بعوائد ضعيفة جداً قياساً بالعوائد التي ستجنيها إذا تم استثمار تلك الأموال في المشروعات الكبرى التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، لذا فمن المأمول أن تعيد الحكومة التفكير في سياستها المالية، وأن تتبنى سياسات تحسن البيئة الاقتصادية في الدولة.

وأكمل: على صعيد اداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك وسط اداء اتسم بالتذبذب الشديد خلال معظم جلسات الأسبوع، إذ شهد السوق عمليات بيعية بهدف جني الأرباح، شملت العديد من الأسهم التي تم التداول عليها، ولاسيما الصغيرة منها، في حين ظهرت عمليات شراء انتقائية تركزت على عدد من الأسهم القيادية، مما خفف من خسائر السوق بعض الشيء، ودفع بمؤشر كويت 15 إلى الإغلاق في المنطقة الخضراء.

■ بعض المتداولين عبروا عن مخاوفهم من إيقاف الشركات التي لم تعلن عن نتائجها المالية

والجدير ذكره ان مؤشر السوق السعري قد سجل اكبر خسارة له خلال هذا العام في إحدى جلسات الاسبوع السابق، والتي شهدت حركة تصحيحية قوية كانت متوقعة، خاصة بعد الارتفاعات الواضحة التي حققها السوق نتيجة المكاسب التي سجلتها العديد من الأسهم الصغيرة خلال الفترة السابقة، مما دفع بالعديد من المتداولين إلى تنفيذ عمليات جني ارباح دفعت المؤشر إلى انهاء الأسبوع في المنطقة الحمراء. من جهة أخرى، لوحظ ظهور نشاط شرائي على بعض الأسهم القيادية، ولاسيما في قطاع البنوك، الأمر الذي أدى إلى تقليص خسائر السوق بشكل عام.

هذا وتزامنت خسائر السوق خلال الأسبوع الماضي مع مخاوف جزء من المتداولين من إيقاف بعض الأسهم التي لم تعلن عن بياناتها المالية عن العام الماضي، خاصة وأن المهلة القانونية الممنوحة للشركات لتعلن عن نتائجها ستنتهي بنهاية شهر مارس الجاري.

الأداء الأسبوعي لسوق

على صعيد الأداء الستوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 13.25 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.59 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 1.85 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,720.36 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 1.40 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 0.10 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 432.63 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,027.75 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.34 في المئة، وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 1.73 في المئة ليصل إلى 51.31 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 11.90 في المئة، ليبلغ 703.71 مليون سهم.

■ السوق سجل أكبر خسارة له خلال هذا العام

مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشري القطاعين الباقيين. وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,023.77 نقطة منخفضاً بنسبة 7.31 في المئة، تبعه قطاع الخدمات المالية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 2.69 في المئة بعد أن أغلق عند 981.38 نقطة، ثم جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة، حيث انخفض مؤشره بنسبة 1.79 في المئة، مقفلاً عند 898.24 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع السلع الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره عند 998.01 نقطة مسجلاً خسارة ضئيلة بلغت نسبتها 0.001 في المئة.

من ناحية أخرى، أغلق مؤشر قطاع التأمين مع نهاية الأسبوع عند مستوى 976.69 نقطة مرتفعاً بنسبة 6.47 في المئة، فيما سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية نمواً نسبته 0.72 في المئة مع إغلاقه عند 1,084.35 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.92 مليار سهم شكلت 54.53 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 1.01 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 28.67 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 6.86 في المئة بعد أن وصلت إلى 241.21 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 45.77 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 117.42 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.80 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 53.36 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 36.14 مليون د.ك. شكلت 14.09 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

■ «الاستثمار»: الأموال في مشاريع كبرى تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.. خطوة مهمة

«الدولي» يطلق الإصدار الجديد من «الدولي مول»

شعار حملة «الدولي»

أعلن بنك الكويت الدولي عن اطلاقه الإصدار الجديد من كتيب الخصومات «الدولي مول» حيث يقدم خصومات مميزة بالتعاون مع مجموعة من العلامات والشركات التجارية في الكويت عند الدفع أو التعامل باحدى بطاقات بنك الكويت الدولي الائتمانية، أو بطاقات السحب الآني.

وقالت مدير عام الادارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي «ان اطلاق الإصدار الجديد من كتيب الخصومات «الدولي مول» يأتي ضمن استراتيجيه البنك التسويقية لخلق طابع مميز وفريد لبطاقات «الدولي» المتنوعة، ولتكون دائما قيمة مضافة لحاملها من خلال العروض والخصومات التي سيحصل عليها العميل من قبل الجهات المشاركة في كتيب الدولي مول.»

وأشارت السويدي إلى «ان جميع عملاء بنك الكويت الدولي ممن يحملون بطاقاته المتنوعة بمكنهم الاستفادة من العروض والخصومات التي تقدمها الجهات المشاركة في الكتيب»، مشيرة إلى أن الكتيب يحتوي على مختلف الخدمات مثل: مجوهرات واكسسوارات، اثاث والكترونيات، اندية صحية، ملابس، صيدليات، مطاعم ومقاهي، سياحة وسفر، عطورات وبخور، تعليم وتدريب، حلويات، ركن الاطفال، زهور، مستشفيات وعيادات طبية، خدمات السيارات.

وختمت السويدي ان بنك الكويت الدولي يحرص دائما على تقديم أفضل العروض لعملائه وجعل تجربة التسوق مع «الدولي مول» تجربة فريدة من نوعها.

«كميفك»: مع اقتراب انتهاء المهلة القانونية لإعلان بيانات 2012... التخارجات سيدة الموقف

شعار كميفك

لاحظ تقرير شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» ان شريحة كبيرة من المتداولين بدأت مع اقتراب انتهاء المهلة القانونية للكشف عن النتائج المالية للعام 2012، بالتخارج من بعض الأسهم تخوفاً من إيقافها عن التداول. وفي حين اشارت «كميفك» إلى الارتفاعات القياسية والمتتالية التي شهدها سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسابيع الماضية، لفت إلى ان السوق شهد هذا الأسبوع عمليات جني ارباح واسعة النطاق قادت المؤشر السعري ليستقر مع نهاية الأسبوع في المنطقة الحمراء، بعد ان مني بخسارة بلغت نسبتها 1.40 في المئة، مغلقاً عند مستوى 6,720.36 نقطة.

أما المؤشر الوزني فقد سجل تراجعاً نسبته 0.10 في المئة، في وقت نما فيه مؤشر «كويت 15» بنسبة 0.34 في المئة. وبين تقرير «كميفك» أن معظم قطاعات السوق شهدت أداء سلبياً خلال الأسبوع، إذ تصدر القطاعات المتراجعة قطاع التكنولوجيا مسجلاً تراجعاً بلغت بنسبتها 7.31 في المئة، يليه قطاع الخدمات المالية وقطاع الاتصالات بنسبة انخفاض بلغت 2.69 و1.79 في المئة على التوالي.

أما القطاعات المرتفعة فكانت بقيادة قطاع التأمين، إذ نما مؤشره بنسبة 6.47 في المئة، بينما بلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة خلال الأسبوع 717.21 مليون سهم بارتفاع نسبته 14.04 في المئة، بينما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 1.13 في المئة ليصل إلى 181.23 مليون دولار، بحسب الرأي.

من جهة أخرى، ذكر تقرير «كميفك» أن أداء أسواق الأسهم الخليجية تباين خلال الأسبوع بين الارتفاع والهبوط، فقد تصدر الأسواق المرتفعة السوق المالية السعودية برفقة سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة قطر، أما قائمة المتراجعين فقد ترأسها سوق دبي المالي يليه بورصة البحرين وسوق الكويت للأوراق المالية ثم سوق مسقط للأوراق المالية. وأوضح أن المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة بلغ 1.96 مليار دولار، بتراجع بلغت نسبته 5.25 في المئة عن الأسبوع السابق، بينما نما المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 20.17 في المئة ليصل إلى نحو 1.30 مليار سهم.

من ناحيته، واصل المؤشر العام للسوق المالية السعودية ارتفاعاته للأسبوع الرابع على التوالي رغم التراجع الطفيف الذي شهده في أولى جلسات الأسبوع، وقد انهى المؤشر تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع بنسبة 1.16 في المئة مغلقاً عند مستوى 7,177.62 نقطة، وأتى هذا النمو نتيجة الأداء الايجابي لجميع قطاعات السوق باستثناء قطاعي الاسمنت والإعلام والنشر اللذين انخفضا بنسبة 3.62 و0.47 في المئة على التوالي.

أما القطاعات الرابحة فكانت بقيادة قطاع التطوير العقاري مسجلاً ارتفاعاً نسبته 5.30 في المئة، يليه قطاع الفنادق والسياحة بنسبة 2.50 في المئة ثم قطاع الصناعات البتروكيماوية بنسبة 2.41 في المئة.

وفي ما يتعلق بنشاط التداول، شهد المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً نسبته 2.23 في المئة ليصل الى 194.23 مليون سهم، بينما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 8.79 في المئة ليصل الى 1.57 مليار دولار.

من جهته، عانى سوق دبي المالي عبر جلسات الاسبوع من عمليات بيع كثيفة طالت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وذلك بعد المكاسب القياسية التي حققها في الأسابيع الماضية، فقد شهد المؤشر تأرجحاً بين المنطقتين الحمراء والخضراء إلى أن استقر مع نهاية جلسة الخميس عند مستوى 1,844.89 نقطة، مسجلاً تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته 3.40 في المئة.

وقد جاء هذا التراجع إثر الأداء السلبي الذي شهدته جميع قطاعات السوق النشطة كان على رأسها قطاع النقل، مسجلاً خسائر نسبتها 4.94 في المئة، يتبعه قطاع الاتصالات بانخفاض نسبته 4.67 في المئة.

أما قطاع الاستثمار والخدمات المالية، فكان أقل المتراجعين بنسبة تراجع بلغت 0.47 في المئة، وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة خلال الأسبوع 224.53 مليون سهم، بارتفاع نسبته 83.06 في المئة، فيما نما المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 41.08 في المئة ليصل إلى 64.73 مليون دولار.

أما بالنسبة لأداء باقي أسواق الأسهم في الخليج، فقد انهى المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية تداولاته عند مستوى 6,051.37 نقطة، مسجلاً خسائر بلغت نسبتها 1.28 في المئة.

«QNB»: المملكة المتحدة تعزز علاقاتها مع منطقة الخليج وسط الصعوبات الاقتصادية

أظهرت تحليلات مجموعة «QNB» أن أهمية المملكة المتحدة كشريك تجاري واستثماري لمنطقة مجلس التعاون الخليجي تتزايد بالرغم من أن الاقتصاد البريطاني لا يزال يكافح لكي يتعافى من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عامي 2008-09.

وذكر تقرير صدر اليوم عن مجموعة «QNB»، وحصل «مباشر» على نسخة منه، أن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة انكمش بنسبة 6.3 في المئة خلال الفترة بين شهر ابريل 2008 وشهر يونيو 2009. ومنذ ذلك الحين كان التعافي ضعيفاً وحتى بعد مرور أربع سنوات لم يستطع الاقتصاد البريطاني استعادة ما فقده خلال الأزمة ومن غير المتوقع أن يستعيد خسائره قبل عام 2015. يُعيق قطاعان رئيسيان وهما الخدمات المالية والنفط والغاز تعافي الاقتصاد البريطاني. كما أن محاولات تقليص العجز في الموازنة العامة تؤثر أيضاً على النمو الاقتصادي على المدة القصير.

أولاً، يمثل قطاع الخدمات المالية مكون مهم في الاقتصاد حيث يستحوذ على ما يقارب في المئة10 من الناتج المحلي الإجمالي نظراً لدور مدينة لندن كمركز مالي عالمي. وقبل الأزمة المالية العالمية، كان قطاع الخدمات المالية ينمو بمعدلات تصل إلى ما يقارب ضعف معدل النمو في إجمالي الاقتصاد. لكن عقب الأزمة تراجع النمو في الخدمات المالية ويتعرض لضغوط بسبب الحاجة إلى تقليص معدلات القروض في الميزانيات العمومية للبنوك والمؤسسات المالية.

ثانياً، يتراجع إنتاج المملكة المتحدة من النفط والغاز بسرعة بسبب انخفاض المخزون في حقول بحر الشمال. لا توجد علاقة بين التراجع في إنتاج النفط والغاز والأزمة المالية العالمية، لكن توقيته زاد من صعوبة التعافي الاقتصادي. فقد كانت المملكة المتحدة من مصدري النفط حتى عام 2005 «ومن مصدري الغاز الطبيعي حتى عام 2004»، لكن إنتاج النفط تراجع إلى 0.9 مليون برميل يومياً في عام 2012، وهو ما يمثل نصف مستويات الإنتاج في عام 2005 وثلث أعلى معدل بلغه إنتاج النفط في بريطانيا خلال عام 1999.

كما أن معدل الإنتاج الحالي بالنسبة للمخزون لا يتجاوز عشر سنوات بالرغم من أن الاستثمارات وعمليات الاستكشاف الجديدة لا بد أن تساعد في زيادة المخزون، بالنسبة للغاز الطبيعي، هناك بعض التوقعات الإيجابية حول مشاريع استغلال مصادر الغاز الصخري البرية والتي شهدت دعماً مؤخراً بتخفيض الضرائب عليها في موازنة عام 2013. وقد أدى تراجع إنتاج الغاز في المملكة المتحدة إلى استيراد الغاز من دولة قطر.

تقرير: استقرار أسعار النفط عند 110 دولارات للبرميل

«كونا»: توقع تقرير اقتصادي متخصص استقرار سعر النفط هذا العام عند مستوى 110 دولارات للبرميل وسط توقعات أيضا تتحدث عن انخفاض في انتاج النفط هذا العام بنحو 300 ألف برميل.

وقال تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية الصادر حديثا خص بنشره وكالة الانباء الكويتية «كونا» أمس ان انتاج المملكة العربية السعودية من النفط بلغ العام الماضي 9.9 ملايين برميل يوميا.

وأضاف انه على الرغم من التوقعات بانخفاض معدل انتاج النفط عالميا الا أن أكبر شركة نفط في الصين توقعت ارتفاع الطلب الصيني على النفط خلال عام 2013 بنحو 4.8 في المئة ليصل الى 514 مليون طن أو 10.28 ملايين برميل يوميا.

وأشار الى ما افاد به معهد البحوث التابع لمؤسسة «سي.إن.بي.سي» العالمية من ان الصين ستكرر 489 مليون طن من النفط الخام في 2013 بزيادة 5.4 في المئة وان يصل صافي واردات النفط في الصين الى 289 مليون طن او نحو 5.78 ملايين برميل يوميا بزيادة قدرها 7.3 في المئة في موازاة نمو الطلب على الغاز الطبيعي هناك بمعدل 11.9 في المئة الى 165 مليار متر مكعب. ولفت التقرير الى ان حجم الطاقة المتجددة عالميا سيبلغ العام 2020 نحو 2.2 تريليون دولار مشيرا الى تأكيد الرئيس التنفيذي لشركة «صن.تك» الصينية المتخصصة في مجال الطاقة النظيفة بأن يبلغ حجم قطاع الطاقة المتجددة نحو 2ر2 تريليون دولار بحلول عام 2020.

وذكر التقرير ان حصة الطاقة الشمسية صغيرة نسبيا لكنها ستبلغ نحو 25 في المئة بحلول عام 2050 مبينا ان تكلفة الالواح الشمسية كانت تبلغ قبل عشر سنوات نحو ستة دولارات لكل واط بينما وصلت كلفة توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية الى 0.60 دولار لكل كيلو واط/ساعة.

وأضاف ان تكلفة الالواح الشمسية تبلغ اليوم اقل من دولار واحد للواط في حين تتراوح تكلفة توليد الطاقة الكهربائية من الشمس بين 0.12 الى 0.15 دولار لكل كيلو واط/ساعة ما يعني انخفاض اسعار التكلفة بواقع اربعة اضعاف مبينا أن الاسواق الجديدة بدأت الاستفادة من التقنيات الحديثة ما يبشر بتحقيق نمو هائل في العام الحالي. وقال تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية واستنادا الى رؤية الرئيس التنفيذي للشركة الصينية ان الطاقة الشمسية يجب ان تكون قادرة على منافسة الوقود الأحفوري من حيث التكلفة حتى يكتب لمشاريعها الاستمرار.